مختصر المعانی

کتابخانه آستان قدس مشهد

۸

بازبین شد
۱۳۵۲ خ

کتابخانه آستان قدس مشهد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب	شرح مختصر تلخیص
مصنف	ملا سعد تفتازانی
مولف	
خطی	نستعلیق ۱۵ سطری
چاپی	
سال چاپ یا تحریر	—
عدد اوراق	۱۷۸
جزء کتب	معانی بیان
شماره	
شماره عمومی	۱۱۴۸۰
شماره قبض	
واقف	نامعلوم
تاریخ وقف	اردیبهشت ۵۲
طول	۱۸
عرض	۱۲
گنجینه	

بازبین شد
۱۳,۵۲ خ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونوّر قلوبنا
بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيه محمد المؤيد دلايل الاعجاز
باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني
هداه الله تعالى سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح
واغنيته بالايضاح عن المصباح واودعته غرايب نكت سمحت بها الانظار و
وشحته بلطايف فقر سبكتها يد الافكار ثم [رأيت] الكثير [من] الفضلاء والجم الغفير من
الاذكياء يسئلونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه و
كشف استاره لما شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع
طوالع انواره وتقاعدت عزايمهم عن استكشاف خبيات اسراره وان
المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب ومدوا اعناق المسخ على ذلك
الكتاب وكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا واطوي دون مرامهم كشحا علما مني بان
مستحسن الطبايع باسرها ومقبول الاسماع عن اخرها امر لا يسعه مقدرة البشر

وانما هو شأن خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه
فصار جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت بقية
آثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث
البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب وللارض من
كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل
العاملون ثم ما زادتهم الايام الا شغفا وغراما وظماء في هواجر الطلب واوا
ما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية
نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة
بصرصر النكبات وترامي البلدان بي والاقطار ونبو الاوطان
عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم الارجاء واحرر كل
سطر منه في شطر من الغبراء يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما
ويوما بالخليصاء ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وقوضت
عنه خيام الاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام
ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام فجاء بحمد الله كما يروق
النواظر ويجلو اصداء الاذهان ويرهف البصائر

اسم كتاب شرح ...
مصنف ملا سعد ...
مولف
خطی نستعلیق
چاپی
سال چاپ یا تحریر
جزء کتب معانی ...
شمارهٔ عمومی
واقف نامعلوم
طول ۱۸ عرض ...
باز بینی شد
۱۳۵۲ خ

ونصحي الباب ارباب البيان وعن الله التوفيق والهداية
وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي
ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيرها و
الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او الجنان
او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها
ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد
اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله
اسم للذات الواجب الوجود المستحق للجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة
على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام
الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك
على ما سيجئ وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته ما انعم اي على انعامه
ولم يتعرض للمنعم به ايهاما بالقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء و علم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال و

اسم کتاب شر...
مصنف ملا سعد...
مولف
خطی نستعلیق
چاپی
سال چاپ یا تحریر
جزء کتب خطی...
شماره عمومی
واقف نامعلوم
طول ۱۸
باز بین شد
۱۳۵۲

٣

ينظر اليه نظر المستشرف للشيء وارفع راسه ينظر اليه وبسط لفه فوق الى جنب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا على العرض فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا وفى البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كانه يرميه بالضعف والجبن وبحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم يقو على حمل الرمح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه ان يدوس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا

یک جزء درینجا درج نماید

اسم کتاب
مصنف
مولف
خطی
چاپی
سال چاپ
جزء کتاب
شماره
واقف
طول

كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شيء من الدلائل والشواهد تامل المنكر ذلك
الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كون ذلك معه ان يكون معلوما له شاهدا عنده كما يقول
المنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان مع المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام
وقيل معنى قوله معه ان يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده
لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ه دليل معنى ان تامله شيء من العقل وفيه
نظر لان المناسب ح ان يقى ان تامل به لانه لا تامل به نحو لا ريب فيه الكلام
انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك كذ وبيانه ان معنى لا ريب فيه
انه ليس القران بمظنة الريب ولا ينبغى ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين
ولكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغى ان يرتاب فيه
والاحسن ان يقى انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه
نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق
كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبارات
الاثبات اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد
استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى
الذهن ما زيد قائما او ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله

ما زيد

ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلق سواء كان انشائيا
او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد واوردهما فى علم المعانى لانهما فى احوال اللفظ فيدخلان
فى علم المعانى وهى اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ما اى الى شيء هو
اى الفعل او معناه له اى لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا او
المفعول فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند
المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع فى
الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى
اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية
على ما يشتمله التعريف اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول

اسم کتاب
مصنف
مولف
خطی
چاپی
سال چاپ
جزء
شمارهٔ
واقف
طول

المؤمن انبت الله البقل والثانی ما یطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربیع البقل والثالث ما یطابق الواقع فقط کقول المعتزلی
لمن لا یعرف حاله وهو یخفیها منه خلق الله تعالی الافعال کلها وهذا المثال متروک
فی المتن والرابع ما لا یطابق الواقع والاعتقاد نحو قولک جاء فی زید
وانت ای فی الحال انک خاصه تعلم انه لم یجی دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب ایضا
لما تعین کونه حقیقه لجواز ان یکون المتکلم قد جعل علم السامع بانه لم یجی قرینه علی انه
لم یرد ظاهره فلا یکون الاسناد الی ما هو له عند المتکلم فی الظ ومنه ای ومن
الاسناد مجاز عقلی ویسمی مجازا حکمیا ومجازا فی الاثبات واسنادا مجازیا
وهو اسناده ای اسناد الفعل او معناه الی ملابس له ای للفعل او معناه غیره
ما هو له ای غیر الملابس الذی ذلک الفعل او معناه مبنی له یعنی غیر الفاعل فی المبنی
للفاعل او غیر المفعول فی المبنی للمفعول سواء کان ذلک الغیر غیرا فی الواقع او عند
المتکلم فی الظ وبهذا سقط ما قیل انه ان اراد غیر ما هو له عند المتکلم فی الظ
فلا حاجة الی قوله بتاول وهو ظ وان اراد غیر ما هو له فی الواقع خرج عنه مثل
قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الی المنبت بتاول
متعلق باسناده ومعنی التاول تطلب ما یؤل الیه من الحقیقة او الموضع الذی

یؤل الیه

یؤل الیه من العقل وحاصله ان ینصب قرینه صارفه عن ان یکون الاسناد الی
ما هو له ای للفعل وهذا اشارة الی تفصیل وتحقیق للتعریفین فلاب[س]ات
شتی ای مختلفه جمع شتیت کمریض ومرضی ملابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمکان والسبب لم یتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا یسند الیها فاسناده الی الفاعل والی المفعول به اذا کان مبنیا له
ای للفاعل والمفعول یعنی ان اسناده الی الفاعل اذا کان مبنیا للفاعل والی
المفعول به اذا کان مبنیا للمفعول به حقیقة کما مر من الامثلة والاسناد
الی غیرهما ای غیر الفاعل او المفعول به یعنی غیر الفاعل فی المبنی للفاعل والمفعول فی
المبنی للمفعول للملابسة یعنی لاجل ان ذلک الغیر یشابه ما هو له فی ملابسة الفعل
مجاز کقولهم عیشة راضیة فیما بنی للفاعل واسند الی المفعول به اذ العیشة
مرضیة وسیل مفعم فی عکسه یعنی فیما بنی للمفعول واسند الی الفاعل لان السیل هو
الذی یفعم ای یملأ من افعمت الاناء ای ملأته وشعر شاعر فی المصدر والاوصل
التمثیل نحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنی المفعول ونهاره صائم فی الزمان
ونهر جار فی المکان لان الشخص صائم فی النهار والماء جار فی النهر وبنی الامیر المدینة
فی السبب وینبغی ان یعلم ان المجاز العقلی یجری فی النسبة الغیر الاسنادیة ایضا

یؤل الله

اسم کتاب
مصنف
مولف
خطی
سال چاپ
جزء کتب
شمارهٔ
واقف
طول

من الاضافة والايقاع نحو اعجبني انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال
الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال
الله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد اللهم الا ان
يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث شريفة وشحنا بها في الشرح وقولنا
في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تاول فيه
لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتاول يخرج الا
قوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التاول لاخراج الاقوال الكاذبة
فقط وللتنبيه على هذا تعرض المص في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك
من دابه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه نحو قول الجاهل مع انه يخرج الا
قوال الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التاول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على
المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم
او لم يظن ان قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اي ظاهر الاسناد لا
نتفاء التاول حينئذ لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول

الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل يعني ما لم نعلم ولم يستدل بشيء على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
ابي النجم ميز عنه اي عن الراس قنزعا عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس
جذب الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر مجاز خبر ان اي الاستدلال على ان اسناد ميز
الى جذب الليالي مجاز بقوله متعلق بالاستدلال اي بقول ابي النجم عقيبه اي عقيب قوله
ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادة
للشمس اطلعي فانه يدل على انه فعل الله وانه المبتدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون
الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي اقسام
المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه
والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل او مجازيان لغويان
نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة
تقتضي الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان ازديادها وقوتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون الحيوان في زمان يكون

حرارة العمر مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان بان يكون احد الطرفين حقيقة
والاخرى مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة
والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على
ما ذهب اليه المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا وكل
مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اي المجاز العقلي في القران كثير اي كثير في
نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القران على
كثير لمجرد الاهتمام واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا اسند الزيادة
وهي فعل الله تعالى الى الايات لكونها سببا يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو
فعل الجيش الى فرعون لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوا عليهما السلام وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول
به تتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اي ما فيها من الدفائن

والزاني

والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو لله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله
كثير اي وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده
في احوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري في الانشاء نحو يا هامان
ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذلك لينبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس
المطلوب صدور الفعل او الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى اصلاتك
تامرك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان
المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم
من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي المسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان الفعل اذا خلي ونفسه
بعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة قيام المجيء
او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم
الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم
الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد وصل وده عطف

اسم کتا
مصنف
مولف
خطی
چاپی
سال چاپ
جزء کتا
شمارهٔ
واقف
طول

عن استحالة اي كصدور الكلام عن الموحد مثل اشاب الصغير البيت فانه يكون
قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال
هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي
العقول واحتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز
العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند يكون الاسناد اليه حقيقة اما ظاهرة كما في
قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر
وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وفي قوله يزيدك
وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه
من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر
ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد
اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك ولا ليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل
يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا
هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل
لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه

الفعل

الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام
حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها
فتبعه المص وفي ظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز العقلي
السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة
بالكناية وهي عند السكاكي ان يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان
ينسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة
الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى
هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء
من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم
ان يكون المراد بعيشة صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية

اسم كتاب
مصنف
مولف
خطی
چاپی
سال چاپ
جزء كتب
شمارهٔ ع
واقف
طول

على ما ذهب السكاكي وقد ذكرناه انفا وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي
هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة راضية وهذا مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية
واحد ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء لا نفسه اللازم من ذلك
لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وهذا اولى في التمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء
في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم واللازم
باطل لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل
هذا التركيب صحيح شايع ذايع عند العالمين بان اسماء الله تعالى توقيفية وعدمه
سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فيتعين كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم توجب انتفاء الملزوم والجواب الاجمالي عن هذه
الاعتراضات ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به

حقيقة

9

حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في
قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي مقرر بذلك في
كتابه والمصنف لم يطلع عليه ولا فائدة اي ما ذهب اليه السكاكي منقوض بنحو نهاره صائم
ولبيله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا شتماله على ذكر
طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب
عنه انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل نحو قوله
قد زر ازراره على القمر من الاستعارة بالكناية مع اشتماله على ذكر الطرفين وانما بعضهم
لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات
بما هو بريء عنه وراسا به كما اولى احوال المسند اليه اي الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما ياتي اما حذفه فقدمه على
ساير الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره
ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن
الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك من اصله فللاحتراز عن العبث بناء على
الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركنا في الكلام او تخييل

العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار
اللفظ اليه واما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن كقوله قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل
انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل
يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له
او تاتى الانكار اى تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان
المراد زيد ليتاتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر
ان ذكر الاحتراز عن العبث مغن عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن
سوء الادب فيما ذكره الشارح من المثال وهو خالق لما يشاء وفاعل لما يريد اى
الله تعالى والثانى التوطئة والتمهيد لقوله او ادعاء التعيين له نحو وهاب
الالوف اى السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب
ضجر وملالة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه
ذلك كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين

مثل جاء وكانتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او على ترك
نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم واما ذكره اى ذكر المسند اليه
فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل
اى الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه
لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او اهانته اى اهانة المسند اليه
لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره مثل النبى عم
قائل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا
يطال الكلام مع الاحباء نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عم هى عصاى اتوكؤ عليها وقد
يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى الانكار واما تعريفه اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف
وفى المسند التنكير فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب
نحو انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى
بدلالة اللفظ عليه او قرينة حال واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا

كان اوكثيرا الان وضع المعارف ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رءوسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم اي حال
المجرمين اي تناهت حالهم في الظهور لاهل المحشر حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص به
اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي رؤية حالهم مخاطب او لحالهم رؤية مخاطب على
حذف المضاف وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع
جميع مشخصاته لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع
ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه
بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب
واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام
العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق له وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط
كالضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه

فلا يختص به رؤية راي دون راء واذا كان كذلك صح

بلغ

يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك في العلم
فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق
للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما
كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم ان الله اسم
لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان
الله اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد ولان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب معاوية
او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع
الاول اعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون انتقالا
من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل
في هذا المقام ان الكناية كما في قولنا جاء حاتم ويراد به لازمه اي جواد لا الشخص
المسمى بحاتم ويقال رايت ابا لهب اي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة
لا كناية على ما سيجيء ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل مشيرا الى
كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد

ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذا الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب
ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابي لهب لكافر او اخر او ايهام استلذاذه او ذكره
ان العلم لذيذ او نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي

وتعريفه بالموصولية

تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما
لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم ولا
نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة
التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير
المسند اليه نحو قوله تعالى وراودته اي يوسف المراودة المفاعلة من راد
يرود اي جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه
عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده ويحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله التي هو في بيتها عن نفسه
متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور

ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد
عنها ولم يفعل كان غاية النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امراة
العزيز او زليخا والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال
لها وللاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او للتفخيم اي التعظيم
والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او
تنبيه المخاطب على خطاء نحو ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم
يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث — بتاويل المصدر على نسخه
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني
او الايماء اي الاشارة الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم
وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي فان فيه ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين
ومن الخطاء في هذا المقام تفسير الوجه في قوله اي وجه بناء الخبر بالعلة والسبب

وقد استوفينا ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا يجرد
جعل المسند اليه موصولا كما سبق لبعض الاوهام وربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي
سمك السماء اي رفعها بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه
اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء
بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شان
غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام
وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف
فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق
الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر
مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه
برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء

اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة
لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو قوله هذا ابو الصقر فردا
في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك آبائي
فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي حال المسند اليه
في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر
التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث ينظر فيها اللغوي من
حيث يبين ان هذا مثلا للقريب وذاك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا
اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على
المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان او تحقيره
اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو
حكاية عن ال ابراهيم ع م
الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة او تحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب

واخر ذكر التوسط ٣

منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى
وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم الى ضربلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس
فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب
المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقول عقبه
ثم تعديه بالباء الى المفعول الثاني ويقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه
وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه ان جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف على انه
متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم
الاشارة من اجلها متعلق بجدير اى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
في الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك
ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة
الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان

واذا جاء على عقبه

تعريف المسند اليه

تعريف باللام العهد

او اثنين

او اثنين او جماعة يقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم
ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت
امرأة عمران كالتي اى كالانثى التي وهبت تلك الانثى لها اى لامرأة عمران
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى رب اني وضعتها انثى لكنه ليس المسند اليه
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى
عن ذكره لتقدم علم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد
من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني
يطلق المعرف بلام الحقيقة التي هي موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد
موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام
قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود

تعريف بلام الجنس

ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب وهذا في المعنى
كالنكرة وان كان في اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو ان
النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد
البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف
بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة
الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف
العهد الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكر بحسب القرينة والمقام ولهذا
قلنا ان الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد
في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
ليتميز عن اسماء الاجناس النكرة مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه

الانسان

امتيازه

امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا
كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى
الافراد فليتامل وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما
يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال
مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان
الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر
والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى
الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا مما يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب الفاسقين
الا عمرا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق
المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين اثنين
والجمع يتناول كل جماعة جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة المنفية

مسلم وانما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول
كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء
واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح المطول
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
على تعدده وهما متنافيان فاجاب عنه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا
امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم
البيض وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها
اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في الذهن السامع نحو هواي اي
مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام
وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي
مبعد ذاهب في الارض لما منه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع

والجثمان

تعريف المسند اليه بالاضافة

والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر او
لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما
كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بان لك عبدا او
في تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وفي تعظيم
غير المضاف اليه عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده
وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما
او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل
الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم
البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات واما تنكيره
اي تنكير المسند اليه فللافراد اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى اي فرد من اشخاص الرجال او للنوعية اي
للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية وهو غطاء
التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انها للتعظيم اي غشاوة عظيمة او للتعظيم او
للتحقير كقوله له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن

لتضمنها

تنكير المسند اليه

طالب العرف حاجب اى مانع حقير يكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له
لابلا وان له لغنما او للتقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين
التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار
الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير و
التقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذو عدد كثير هذا
ناظر الى التكثير وذو ايات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل
نحو حصل لى منه شى اى حقير قليل ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة
ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع
النطفة التى تختص بذلك النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا
بحرب من الله ورسوله اى حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا
اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا
للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع
ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب

حتى

حتى يصح الاستثناء والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى و
غيره وكما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض
كما فى قوله ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عم ففى هذا الابهام تفخيم
فضله واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه والوصف قد
يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله
واما بيانه واما الابدال منه اى واما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر
والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنيه وبضميره معناه
الاخر على ما سيجى فى البديع من الاستخدام مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف
مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ونحوه فى الكشف اى فى مثل هذا القول فى كون
الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله الالمعى الذى
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا فالالمعى معناه الذكى المتوقد و
الوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس مسندا اليه اما لانه مرفوع على انه
خبر ان فى البيت السابق وهو قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعنى او لكون الوصف

مخصصاً للمسند إليه أي تقليلاً لاشتراكه أو رافعاً احتماله وفي عرف
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات والتوضيح عن رفع الاحتمال
في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
أو لكون الوصف مدحاً أو ذماً نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين
الموصوف أعني زيداً قبل ذكره أي ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصاً أو
لكونه تأكيداً نحو أمس الدابر كان يوماً عظيماً فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور
قد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة وأما توكيده
أي توكيد المسند إليه فللتقرير أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله
أعني جعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم
غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه قيل المراد به تقرير الحكم نحو أنا
عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري وفيه نظر لأنه ليس
من تأكيد المسند إليه في شيء وتأكيد المسند إليه لتقرير الحكم قط وسيصرح المص بهذا
أو لدفع توهم التجوز أي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه

أو عينه

أو عينه لئلا يتوهم السامع أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض
غلمانه أو لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد وإنما
ذكر زيد على سبيل السهو أو لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم أو أجمعون
لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من
البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيداً
وإنما قتله واحد منهم وأما بيانه أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز
أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً يختص بها
وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً
للناس ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للإيضاح
كما تجيء الصفة كذلك وأما الإبدال منه أي من المسند إليه فلزيادة التقرير
من إضافة المصدر إلى المفعول أو من إضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير
وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وههنا لزيادة
التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي الإيماء إلى أن الغرض من البدل هو أن

يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض
منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد بالنسبة في بدل الكل وتحصيل التقرير
بالتكرير وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال
وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض
فظ واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له
بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان
يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك
علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه
بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل
الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه
زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مترتبين
مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان

فيه

فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة
وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء اذ ليس
فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه
الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا
ومن الاخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز بذلك عن نحو
جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني
القوم حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب
من غير تراخ وثم على التراخي وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان اجزاء ما قبلها مترتبة
في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى من اجزاء المتبوع او اضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم
يقل او لتفصيلهما معا قلت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء وبين ان يكون
مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه
الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زايد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما

انما سیق الکلام لبیان ان مجی احدهما کان بعد الاخر فلیتامل وهذا البحث مما اورد
الشیخ فی دلایل الاعجاز ورضی بالمحقق قطعا علیه او رد السامع عن الخطاء فی الحکم الی
الصواب نحو جاءنی زید لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءک دون زید او انهما
جاءاک جمیعا ولکن ایضا للرد الی الصواب الا انه لا یقال لنفی الشرکة حتی ان نحو ما
جاءنی زید لکن عمرو انما یقال لمن اعتقد ان زیدا جاءک دون عمرو لا لمن اعتقد انهما
جاءاک جمیعا وفی کلام النحاة ما یشعر بانه انما یقال لمن اعتقد انتفاء المجی عنهما جمیعا
او صرف الحکم عن المحکوم علیه الی محکوم علیه اخر نحو جاءنی زید بل عمرو وما جاءنی
زید بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحکم الی التابع ومعنی الاضراب عن
المتبوع ان یجعل المتبوع فی حکم المسکوت عنه لا ان ینفی عنه الحکم قطعا خلافا لبعضهم
ومعنی صرف الحکم فی المثبت ظاهر وکذلک فی المنفی ان جعلناه بمعنی نفی الحکم عن التابع والمتبوع
فی حکم المسکوت عنه او متحقق الحکم له حتی یکون معنی ما جاءنی زید بل عمرو ان عمرا لم یجی
وعدم مجی زید ومجیئه علی الاحتمال او مجیئه محقق کما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنی
ثبوت الحکم للتابع حتی یکون معنی ما جاءنی زید بل عمرو ان عمرا جاء کما هو مذهب الجمهور
ففیه اشکال او للشک من المتکلم او التشکیک للسامع ای ایقاعه فی الشک نحو جاءنی
زید او عمرو او للابهام نحو انا او ایاکم لعلی هدی او فی ضلال مبین او التخییر او للاباحة

نحو لید

نحو لیدخل الدار زید او عمرو والفرق بینهما ان فی الاباحة یجوز الجمع بخلاف التخییر
واما تعقیبه ای تعقیب المسند الیه بضمیر الفصل وانما جعله من احوال المسند الیه لانه یقترن به
اولا ولانه فی المعنی عبارة عنه وفی اللفظ مطابق له فلتخصیصه ای المسند الیه
بالمسند یعنی لقصر المسند علی المسند الیه لان معنی قولنا زید هو القائم ان القیام مقصور
علی زید لا یتجاوزه الی عمرو فالباء فی قوله فلتخصیصه بالمسند مثلها فی قولهم خصصت فلانا
بالذکر ای ذکرته دون غیره کانک جعلته من بین الاشخاص مختصا بالذکر ای منفردا
به والمعنی هیهنا جعل المسند الیه من بین ما یصح اتصافه بکونه مسندا الیه مختصا بان یثبت
له المسند کما یقال فی ایاک نعبد معناه نخصک بالعبادة ولا نعبد غیرک واما تقدیمه
ای تقدیم المسند الیه فلکون ذکره اهم ولا یکفی هذا فی التقدیم مجرد ذکر الاهتمام
بل لا بد ان یبین ان الاهتمام من ای جهة وبای سبب فلذا فصله بقوله اما لانه
ای تقدیم المسند الیه الاصل لانه المحکوم علیه ولا بد من تحققه قبل الحکم فقصدوا
ان یکون فی الذکر ایضا مقدما ولا مقتضی للعدول عنه ای عن ذلک الاصل
اذ لو کان امر یقتضی العدول عنه فلا یقدم کما فی الفاعل فان مرتبة العامل التقدم
علی المعمول واما لیتمکن الخبر فی ذهن السامع لان فی المبتدا تشویقا الیه
ای الی الخبر کقوله والذی حارت البریة فیه حیوان مستحدث من جماد

بغير تحريك الطلايق فى معاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسى بدليل قبله بان
امر الاله واختلف الكلّ فى ذراع الى ضلال وهاد بعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
وبعضهم لا يقول به واما تعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل على تعجيل المسرة
او التطير على تعجيل المساءة نحو سعد فى دارك لتعجيل المسرة والسفاح فى دار
صديقك لتعجيل المساءة واما للايهام انه اى المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه
مطلوبا او انه يستلذ به لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيم او تحقير او
ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد تقدم اى المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه ان ولى المسند اليه حرف النفى اى
وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم
يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه
او انفراده به دونه ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور
مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى فان مفهوم ما انا قلت ثبوت
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما
انا رايت احدا لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه

قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره على وجه
العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ولا ما انا ضربت الا زيدا
لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان
عاما فعام وان خاصا فخاص وفى هذا المقام مباحث شريفة وشحنا بها الشرح والا
اى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون فى الكلام حرف نفى او يكون
حرف النفى لكن متاخرا عن المسند اليه فقد يأتى التقديم للتخصيص ردا على
من زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور به اى بالخبر الفعلى او زعم مشاركته
اى مشاركة الغير فيه اى فى الخبر الفعلى نحو انا سعيت فى حاجتك لمن زعم انفراد
الغير بالسعى فيكون قصر قلب او زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر افراده ويؤكد
على الاول اى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير نحو لا غيرى مثل انا زيد
لا عمرو ولا من سوى لانه الدال صريحا على نفى شبهة ان الفعل صدر عن الغير و
يؤكد على الثانى اى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدى مثل
منفردا او متوحدا او غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك
الغير فى الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وقد يأتى
اى زعم

لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى
تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى وكذا اذا كان
الفعل منفيا فقد ياتي التقديم للتخصيص وقد ياتي للتقوى فالاول نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب وهو لتقوية الحكم
المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد
المفقود في لا تكذب واقتصر المص على مثال التقوى ليفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه
كما اشار اليه بقوله وكذا من لا تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
انت لان انت لتاكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على
سبيل السهو او التجوز او النسيان لا لتاكيد الحكم لعدم تكرر الاسناد وهذا
الذي ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوى تارة اخرى ان بني الفعل على منكر افاد
التقديم تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون
تخصيص الجنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل
لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان
مثنى والزائد عليه ان كان جمعا واصل النكرة المفردة ان يكون لواحد من
الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام

ليفرق بينه م

مع ان فيه تاكيدا لان لفظ انت اولا م

اي بني الفعل على معرف

الشيخ

الشيخ في دلائل الاعجاز ان لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه
قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي
على ذلك اي على ان التقديم للتخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب
الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتقوى مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا
فليس الا للتقوى الحكم وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة
بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط اي لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص
مشروطة بشرطين احدهما جواز التقدير والاخر ان يعتبر ذلك اي يقدر انه
كان في الاصل مؤخرا والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم
الا تقوي الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر
او لم يجز تقدير التاخير اصلا كما في نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام

للتخصيص وقد يكون م

زيد قدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني
مفيد للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثنى السكاكي واخرجه من هذا
الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذي
هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب وأسروا
النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان الاصل في
رجل جاءني جاءني رجل على ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى
وأسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في
الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في
المنكر دون المعرف فان قيل يلزم منه ابراز الضمير في جاءاني رجلان وجاءوني
رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل
لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان نحو قولنا رجل
جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لا فاعل وفي مثل رجال جاءوني
يقدر الاصل جاءوني رجال فليتامل ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط جعل

المنكر

المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
رجل جاءني على ما مر اي معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على تقدير الاول يعني تخصيص
الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما
على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اي لنبو تخصيص
الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا
واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
اي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر
ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس او الواحد
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام
الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم
الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في

[illegible]

الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدا كما في نحو جرد قطيفة ان جرد كان
في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا فامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما
اجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة
تقديم الفاعل ليجعل مبتدا يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو صحيح بخلاف الخلو عن التابع
فاسد لان هذا اعتبار محض ثم لا نم انتفاء التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير
التقديم لحصوله اي التخصص بغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب
ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب ان السكاكي
انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدا نكرة محضة
وزعم بعضهم انه عند السكاكي بدل مقدم للمبتدا وان الجملة فعلية لا اسمية
وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح
العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا مقدما
ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع التقديم في التوابع حتى قال الشارح في هذا
المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما واما التوابع فيحتمل التقديم

على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا فيقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها
ايضا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم لا نم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره
من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم
في التقوى لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقوي وشبهه
اي شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره
في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويقرب ولم يقل نظيره
وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني ان قوله يقرب
مشعر بان فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قام فالاول لتضمنه
الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم ما
اي بان مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم وجاءني رجل قائم ورجل قائم ومما
يرى التقديم اي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ
مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو قولك مثلك لا يبخل وغيرك

لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد
بالمثل والنظائر من اخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية
لانه اذا البخل نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له
بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما رأى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم
لكونه اي التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما
اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح والتقديم لافادته التقوي اعون
على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس
ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم ثم نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز قيل وقد يقدم اي المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه
يفيد نفي الحكم عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون
التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان

التاسيس

ان التاسيس ارجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد
على التاسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما
الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف
السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد
الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة
مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض
الانسان بمعنى انهما متلازمان للصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي
القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض
مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك

كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون لتاسيس
معنى اخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما فى صورة التاخير فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية
المقتضى لنفى الحكم عن كل فرد نحو لا شى من الانسان بقائم ولما كان هذا محل الخفا
لما عندهم من ان المهملة فى سياق النفى حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل انه
يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا لذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل
على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى اخر جديد وذلك لان لفظ كل
فى هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة
والحاصل ان التقدم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول
النفى فبعد دخول كل يجب ان ينعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد
المرجوح وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى
عن الجملة ولم يعم كل انسان لافادة النفى عن كل فرد لا لم انه يجب ان يحمل كل تاكيد
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى
يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة

الثانية

في قوة الجزئية بيه بقوله المورد
موضوعها اى موضوع المهملة

الثانية يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ الانسان وقد زال ذلك اى الاسناد المفيد لهذا
المعنى بالاسناد اليها اى الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه
فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا
تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى انما
افادة الاسناد الى لفظ كل لا شى اخر حتى يكون كل تاكيدا له وحاصل هذا الكلام
الا لا نم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا
يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد به التاكيد الاصطلاحى واما لو اريد به التاكيد
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وح يتوجه ما
اشار اليه بقوله ولان صورة الثانية يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادة النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حملت
كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان
نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه وح فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان
لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين

اى كل ايضا مفيد المعنى الحاصل من الاسناد
تقوية لما يفيده

اگرها خدا جامه ورتن درد ... خدا کشتی آنجا که خواهد برد

على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا وفيه نظر اذ لو اشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة
تاكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى بالالتزام ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل
لانه قد تبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من
مبين فلا محالة هناك شيء يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع سواء كانت ... ولا نعني بالسور
سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر
ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته فكلا البيتين
حاصل قبل كل فعلا ايها حملت يكون كل تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المنازع يجب
ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس معمولة لاداة النفي او لا
وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن او غيره نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي
الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك
وكذا لو عطفنا على اخرت بعينه او جعلت معمولا لان التأخير عن اداة النفي ايضا

شامل

٢٧

شامل له اللهم الا ان يخصص التاخير بما اذا لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل على
ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما
او غير ذلك نحو ما جاء في القوم كلهم في تاكيد الفاعل او ما جاء في كل
القوم في الفاعل وقدم التاكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه او لم اخذ كل الدراهم
في المفعول المتاخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول المتقدم وكذا لم اخذ
الدراهم كلها او لم اخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف او تعلقه اي بعض ان كان كل في المعنى مفعولا
للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل
كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان
قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما
اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال
له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي عليه السلام والمعنى لم يقع

والدراهم كلها

المذكور في الكلام او افاد تعلقه

اي تعلق الفعل او الوصف به

واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان
جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع
بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روى انه لما قال النبي عليه السلام
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان ثبوت البعض
انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي على عموم النفي عن كل فرد قوله
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع
المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلاقتضاء المقام
تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في
المقامات المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد
مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن
والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من يجعله مبتدا ونعم

الرجل خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون
التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال
الجامدة وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا
خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث
اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع
المضمر موضع المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير اي يجيء على
عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى
انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل
تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا انما يحسن في باب
نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار
وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر
الذي وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه
لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل
العقل متناه فيه اعيت اي اعيته واعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه
اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام

حائرة وصيّر العالم النحرير اي المتقن من نحر الامور علما بمعنى جعل تعقلها زنديقا اي
كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم
الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي
له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي
اثبت المسند المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع
كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على
كمال بلادته اي بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه
اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب
اي باب المسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي
بالكسر اي صار حزينا لا من شجي بالعظم بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريدين قتلي
قد ظفرت بذلك اي بقتلي كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل
الى ذلك اشارة الى ان قتلي ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة

التمكين

التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
اي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اي نظير قل
هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره اي من غير باب
المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اي القرآن وبالحق
نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على زيادة التمكين في ضمير
السامع وتربية المهابة وهذا كالتأكيد لادخال الروع او تقوية داعي
المأمور ومثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء
امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع
المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل
على الله لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل لدلالته على ذات
موصوف بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب العطف
والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا ولم
يقل انا العاصي لك على ان يكون العاصي بدلا لما في لفظ عبدك من التخضع والتخشع
واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر

اى بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ونحو العبارة عن شئ بل كل من التكلم و
الخطاب والغيبة مطلقا اى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منهما
واردا في الكلام او كان مقتضى الظ ايراده ينقل الى الاخر فتصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراد
بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء
علم المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس كقول امرء
القيس تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظ ليلى بالاثمد بفتح الهمزة
وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة بالتكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها
اى بطريق اخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظ
ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن الذون
صبحوا الصباحا وقوله تع اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا
التفاتا والقياس امنتم فقد سهى سهوا عظيما على ما تشهد به كتب النحو وهذا اى
الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان

يكون

يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق اخر او يكون مقتضى الظ ان
يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنه الى طريق اخر فيتحقق الالتفات
بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك
مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب نحو قوله وما لى لا اعبد الذى
فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظ ارجع والتحقيق ان المراد ما لكم
لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين
و مثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر ومقتضى الظ لنا و مثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر
طحا اى ذهب بك قلب في الحسان طروب ومعنى طروب في الحسان انه له
طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اى
حين ولى الشباب وكاد حان عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية
اعني قوله حان اى قرب مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بك
الى التكلم ومقتضى الظ يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى فيه مفعوله الثاني

والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وردى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند
الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت
عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة
كان الصوارف والخطوب صارت تتعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت عواد
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب
الى الغيبة نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات في الفلك
من الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
فسقناه الى بلد ميت ومقتضى الظاهر فساقه اى ساق الله ذلك السحاب واجراه
الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم
يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اى وجه حسن الالتفات
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اخر كان ذلك الكلام احسن تطرية
اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات
على الاطلاق وقد تختص مواقعه بلطايف غير هذا الوجه العام كما في

سورة

سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك
العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى
خاتمتها اى خاتمة الصفات يعني مالك خاتمة الصفات يوم الدين المفيدة انه
اى ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم
الاشياء الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى اقبال
العبد على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب على حالة الباء الدعاء اذا دعوت له مواجهة
وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص
مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اى خلاف مقتضى الظاهر تلقي
المتكلم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى تلقي المخاطب بغير ما يترقب المخاطب

والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية اي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب انه
حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده اي مراد المخاطب وانما حمل
كلامه على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالـ
لقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له اي للقبعثري حال كونه
الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل
الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري للحجاج فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اي من كان مثل الامير في السلطان اي الغلبة وبسطة اليد اي الكرم
والنعمة م — والمال جدير بان يصفد اي يعطي من اصفده لا ان يصفد اي يقيد من صفده او السائل
عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي
غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له
كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن
سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف

وهو ان

وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع
والصوم م — والمتاجر ومحال الديون وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه
على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا
ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى و
المساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة مما لا يعتد بها الا ان تقع موقعها ومنه
اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى
يصعق ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع
مكان يقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك
يوم مجموع له الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمي الفاعل و
المفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب اصل الوضع فيكون
كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة
فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه

[illegible]

ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان
الاخر والاخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على
الناقة اي اظهرته عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا وقال انه
مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب و
نقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها نفس
القلب قبل كقوله ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه
ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه على حذف المضاف اي لونها
يعني لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه
والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به
لون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد
لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن المخلوط والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن احوال

المسند

زهير

المسند اليه اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم فرس
او جمل ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبر محذوف فيجوز ان يكون هو عطفا
على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل
مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره
والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما ذكرنا اي نحن
بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس
وكقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق فحذف الخبر للاحتراز عن العبث من
غير ضيق المقام وكقولك خرجت فاذا زيد اي موجود او حاضر او واقف او بالباب
او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق
الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد

للشاعر هو ضابئ بن الحارث البرجمي كذا في الصحاح

فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا لا دار قرار
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم نحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل ولضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر والاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع
سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل
هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون فحذف احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل تملكون م
من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
والمسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان
حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للحذف
من قرينة دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعل انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال
من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة او مقدر عطف
على محقق نحو قوله ضرار بن نهشل ليبك يزيد بن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا
للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتيك للمعروف
الاحسان م
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل يسأل
من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وفضله
اي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع
مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا
ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظ واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم
ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له من فاعل
محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال
ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه

وتطيح على التقديرين بمعنى المضارع عدل اليه
استحضارا لذلك الامر الهائل م

لا مفعولا كما في خلافه ويكون معرفة الفاعل لحصول نغمة غير مرتقبة لان
اول الكلام غير مطمع في ذكره اي في ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول
وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لابد للفعل من شيء
يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من كونه الاصل
مع عدم المقتضي للعدول او من الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او من التعريض بغباوة السامع نحو
محمد نبينا صلى الله عليه وسلم في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين
بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان
سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد
قائم فليس بمفيد للتقوي بل قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوي
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير
نحو عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او تقول ان تقوي الحكم
في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند
قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت

بحث ذكر المسند

في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان
ليس القصد في هذه الصور الى التقوي لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوي ضرورة
حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل
هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي
من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا
فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني
المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما
بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة
علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد
منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قوله تعالى قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس
بعائد وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيه هو المسند اليه ودخل فيه نحو
زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد
ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوي والعمدة في
ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه اي

المسند فعلا فللتقييد اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اعنى الماضى
وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفى وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة
الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية
كقولنا زيد قائم الان او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد
لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع اجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من
مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيدا للتجدد واليه
اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله اوكلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى
عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف يتوسم اى يصدر
عنه تفرس الوجوه وتاملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة واما كونه اى المسند اسما فلافادة
عدمهما اى عدم التقييد المذكور والتجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض
تتعلق بذلك كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع

الاسم

الى الكتاب شرح مختصر المعاني

الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به
او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان
الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى
قولنا شيء ما موجود وفلان بن فلان حفظ التورية سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر
ههنا سوالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة
لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلق هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على
زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى واما تركه اى ترك
التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء المدة والفرصة
او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم
العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اى تقييد الفعل بالشرط مثل
ان تكرمنى اكرمك وان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضى
تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعنى حروف الشرط

واسماه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام
اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد الحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه
فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام
بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية
خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
واما نفس الشرط فقد اخرجه الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال من
ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب والخبر هو مجموع الشرط
والجزاء المحكوم عليه بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار المنطقيين ومفهوم قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم
بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فبينهما
فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان فيها ابحاثا
كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان
عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب
من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال

وما يقال من ان كلا من الشرط و
الجزاء خارج عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب ٣٣

بخلاف

بخلاف لو فانه للماضي وبعد ما اشتركا في المستقبل تفرقا من جهة الجزم بالوقوع
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين
ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم
بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لان ولان اصل
اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ
وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها و
ان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يطيروا اى يتشاءموا بموسى ومن معه
من المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة
المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اى
الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف
النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة
نادرة بالنسبة اليها اى الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت السيئة لتدل على
التقليل وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا
سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك

فيتجاهل خوفا من سيده او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري
الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
مع علمك بانك صادق او لتنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة
الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك
فلا تؤذه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر اي
انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا
اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ
ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير
ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض
والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا
بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
قطعي الحصول لزيد وغير قطعي الحصول لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله تعالى
للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما
اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على
المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه
لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان
الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها
انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في
المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان
ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصحح
استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط
قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير لقصد التبكيت والالزام
كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى
وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجري الصفة المشتركة بينهما

على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
غلبت جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد
الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما ظاهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه اي ومن التغليب ابوان للاب والام ونحوه
كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الاخر بان يجعل الاخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما
جميعا فمثل ابوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان
الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل القانتين
من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية و
لكونهما اي ان واذا لتعليق امر وهو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول
مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء
مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق تعليق
امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا
قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت في هذا الحال الحرية على دخول الدار

الاستقبال

في الاستقبال لكان كل جملة من جملتي كل من ان واذا اعني الشرط والجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
فيمتنع تعليق حصول الجزاء الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ولا
يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله
لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه
ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا اي وان كنتم
في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل
والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي
غير ذلك قليل كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل
بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او

كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات
بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار
الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهى سهوا
بينا او التفاول او اظهار الرغبة في وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاول ولاظهار الرغبة ولما كان
اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محتاج الى بيان ما اشار اليه
بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اى الطالب اياه اى ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا
فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اى على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل
ان يردن تحصنا وقيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند
انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط واجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط
يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم تظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن
العفة فالمولى احق بارادتها ايضا ودلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر

والاجماع

والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع
قال السكاكي او للتعريض اى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر
واما للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه
وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد
حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى
للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على
الاصل ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر
جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون اى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله
واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو
الموافق للسياق ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم
المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه

لا يؤدي ذلك الوجه غضبهم وهو اي جُنحك الوجه تلك الفصيح بسببهم الى
الباطل ويعين عطف على لا يؤدي وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه يعين
على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح لهم
حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي التعليق حصول مضمون
الشرط فرضا في الماضي مع قطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما
تقول لو جئتني لاكرمتك معلق الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهي لامتناع الثاني عني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء بسبب
انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب متعددة مستقلة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا معناه انما سيق الكلام ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الالهة دون العكس واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول

منشاء هذا

منشاء هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان
انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله تعالى
لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من
غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء في الخارج ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني
لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر
قبلها وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن
دوام واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة للزوم وانما يستعملونها في
القياسات لحصول العلم بالنتايج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات

الى ان علا اشفا ء الجزاء في الخارج ماضيا وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
واردة على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اهل اللغة هو الشائع المستفيض
وتحقيق هذا البحث على ما ذكر من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى نفيسة
اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت في
المعنى في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ثم في المعنى فلا يعدل في
جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة وذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين فاني اباهي بكم الامم
يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان
المضارع المثبت يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون
الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه
كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي
والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد
الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام

كقوله تعالى

كقوله تعالى وما هم بمؤمنين رد القولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده كما في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار
الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع في نحو قوله تعالى
ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على
النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار
عذابها وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع منزلة
الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة
انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي
لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل لو رايت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في
اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق ماض بحسب الدليل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع
في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره
وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج والبو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي
ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم

فان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول
يود محذوف لدلالة قوله لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم
واما على راي من جعل لو للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول
الى المضارع في نحو قوله تعالى ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين
الموقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان
يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل
ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك كما قال الله تعالى
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة اثارة
السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما
التعريف كقولنا زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتدأ محذوف اي خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا
واما تخصيصه اي تخصيص المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف

نحو زيد

تنكير

بحث ترك

بحث التعريف

نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل
الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء
في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة او الوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية
الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحد
طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم
مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر
آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان
نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على قوله
حكما كذلك اي على امر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم بانتساب احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال
كون المنطلق معروفا باعتبار تعريف العهد او الجنس فظ لفظ الكتا

ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا وان المذكور في الايضاح اي في
لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض
المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق
بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والاخر نكرة لكن كثيرا ما يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع
الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح ناظر الى خلافه وعكسهما
اي ونحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في
التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحديهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو
كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله
مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان يحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه وباسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك

نحو قولك رايت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني
يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك
الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد
والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على
الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى
على اطلاقه كما مر وقد يقيد الجنس بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل
الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك
معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى (وتصفحه)
انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك
الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب
في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب
الظاهر والتامل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين

للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية
تقدمت او تاخرت لدلالتهما على امر نسبي لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر
المنسوب به والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد فيكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا راى الامام الرازي قدس الله سره ورد
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم بعين ان الصفة تجعل دالة على
الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه اي المسند
جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم كما مر ان افراده
يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة الحكم تقوي وسبب التقوي في مثل زيد قام على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه اي الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه
نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوي اسناده

اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له
وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد
للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
الاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة
لا للسببية او التقوي خبر ضمير الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق
واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوي
على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او
للتقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث
والدلالة على احد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة
من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل
على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك
واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل
على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل

على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده . واما تاخيره اى المسند فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اى المسند
فلتخصيصه بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير الفصل
لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية نحو قوله تعالى لا فيها
غول اى بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف اعنى فيها
والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل هو على جزء منه اعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت
المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا فان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون ان المعنى ان حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي
لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه بعضهم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف اى الخبر
هو المسند على المسند اليه في قوله تعالى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد
تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب

بالقران

بالقران وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القران كما ان المعتبر في
مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او للتنبيه عطف على
تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ
النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل
في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله له هم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر حيث لم يقل هم له او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق
النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب
اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق
من اشرق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور
في قوله ببهجتها اى بحسنها ونضارتها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها
والمسند اليه المتاخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب في باب المسند والذي قبله اعنى باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير

الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان
كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان
قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء من المذكورات في كل
واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما غايرهما فافهم والفطن اذا اتقن اعتباره ذلك
فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه

احوال متعلقات الفعل

احوال متعلقات الفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من
الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض
من ذلك [لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك] مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي مع ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع
كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه
واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع [او على من وقع] اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل

والمفعول

والمفعول لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض
الاخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي
الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير
اعتبار عموم وخصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك
الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل
كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
اي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه (يستوي م)
اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه الصلوة والسلام المؤمن غر كريم

والمنافي حيث لم يتم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعدم ابهام
مجاز
ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان يعطي الى معنى انه يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة
الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه
اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية عنه اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين البرهاني افاد المقام الخطابي او الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد
آخر وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في
المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد
المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم ينافي كون الغرض الثبوت او النفي مطلقا
اي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في
الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود وبعضهم في

هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره
الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانصب عطف
على يدرك اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامام
سبيلا فالاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية من
غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة
والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي
الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو
طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور
والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم

يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القراين
الداله على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول
تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم
الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به اي
تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء الله لهديكم اجمعين اي لو شاء الله
هدايتكم لهديكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية
عليه لكنه عنده مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا له وهذا اوقع في النفس بخلاف
ما اذا كان تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في قوله ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم
غريب فذكره ليتقرر في ذهن السامع ويانس به واما قوله فلم يبق مني الشوق
غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف
مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام
السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول

المشية

المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء
التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع
المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى
التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل
ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول
للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض اخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل — بكيت تفكرا صح
ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق
مني الشوق غير تفكري يابى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة على بكاء
التفكر لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما لدفع توهم ارادة
غير المراد عطف على قوله اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت

اى رفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم فى البيت
خبرية ومميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انه مفعول ذودت وقيل المميز محذوف اى
كم مرة ومن فى من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا
وسوره ايام اى شدتها وصولتها حززن قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكره ما بعده اى ما بعد اللحم يعنى الى
العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم
واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على
صريح لفظه لا على ضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه اى الفعل عليه
اى على المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا
فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا
اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على
صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له
ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم فى المفعول مع

مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى كل احد بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكن يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد
قوله تع والله يدعو الى دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم
وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة دالة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة
اليه وما يتوهم من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بشئ
لان هذا المعنى معلوم ومع هذا اجار فى ساير الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار
نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه اى وعلى الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ارنى
انظر اليك اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن
فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر
سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية على
الفاصلة نحو قوله تع والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اى وما قلاك وحصول الاختصار ايض ظ واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول
كقول عائشة [illegible] ما رايت منه اى من النبى عليه السلام ولا

المفعول
بحث تقدیم

وای صنی الی العورة واما النکتة اخری کاخفائه او التمکن من انکاره ان
مست الیه حاجة او تعیینه حقیقة او ادعاء او نحو ذلک وتقدیم مفعوله ای
مفعول الفعل ونحوه ای نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه
ذلک علیه ای علی الفعل لرد الخطاء فی التعیین کقولک زیدا عرفت
لمن اعتقد انک عرفت انسانا واصاب فی ذلک واعتقد انه غیر زید واخطاء
فیه وتقول لتاکیده ای تاکید هذا الرد زیدا عرفت لا غیره وقد یکون لرد
الخطاء فی الاشتراک کقولک زیدا عرفت لمن اعتقد انک عرفت زیدا
وعمروا وتقول لتاکیده زیدا عرفت وحده وکذا نحو زیدا اکرم وعمروا لا تکرم امرا
ونهیا وکان الاحسن ان یقول لافادة الاختصاص ولهذا ای ولان التقدیم لرد
الخطاء فی تعیین المفعول مع الاصابة فی وقوع الفعل علی مفعول ما ای فی الجملة لا
یقال ما زیدا ضربت ولا غیره لان التقدیم یدل علی وقوع الضرب علی غیر زید
تحقیقا لمعنی الاختصاص وقولک ولا غیره ینفی ذلک فیکون مفهوم التقدیم مناقضا
لمنطوق لا غیره نعم لو کان التقدیم لغرض اخر غیر التخصیص جاز ما زیدا ضربت ولا غیره
وکذا زیدا ضربت وغیره ولا ما زیدا ضربت ولکن اکرمته لان مبنی الکلام لیس علی
ان الخطاء واقع فی الفعل بانه الضرب فترده الی الصواب بانه الاکرام وانما الخطاء فی

تعیین

تعیین المضروب فترده الی الصواب ان تقول ما زیدا ضربت ولکن عمروا فالصواب
ولکن عمروا واما نحو زیدا عرفته فتاکید ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذکور قبل المنصوب ای عرفت زیدا عرفته والا ای وان
لم یقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصیص ای زیدا عرفت عرفته لان
المحذوف المقدر کالمذکور فالتقدیم علیه کالتقدیم علی المذکور فی افادة الاختصاص
کما فی بسم الله فنحو زیدا عرفته محتمل الامرین التخصیص ومجرد التاکید والرجوع فی التعیین الی
القرائن وعند قیام القرینة علی انه للتخصیص یکون اوکد من قولنا زیدا عرفت
لما فیه من التکرار وفی بعض النسخ واما نحو قوله تعالی واما ثمود فهدیناهم
فلا یفید الا التخصیص لامتناع ان یقدر الفعل مقدما نحو اما فهدینا ثمود لا
لتزامهم وجود فاصل بین اما والفاء بل التقدیر اما ثمود فهدینا فهدیناهم
بتقدیم المفعول وفی کون هذا التقدیم للتخصیص نظر لانه یکون مع الجهل بثبوت
اصل الفعل کما اذا جاءک زید وعمرو ثم سألک سائل ما فعلت بهما فتقول اما
زیدا فضربته واما عمروا فاکرمته فلیتامل وکذلک ای ومثل زیدا عرفت فی افادة
الاختصاص قولک بزید مررت فی المفعول بواسطة لمن اعتقد انک
مررت بانسان وانه غیر زید وکذلک یوم الجمعة سرت وفی المسجد صلیت وتادیبا

ضربته وما نشأ بحث والتخصيص لازم للتقديم غالبا اى لا ينفك عن تقديم
المفعول ونحوه فى اكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق انما قال غالبا لان
اللزوم الكلى غير متحقق فيه اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ
وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم ثم فى الجحيم صلوه
وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام
ولهذا اى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين
نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد
ولا نستعين غيرك وفى لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره
ويفيد التقديم فى الجميع اى جميع صور التخصيص وراء التخصيص اى بعده اهتماما
بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا اهم وهم ببيانه
اى بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن
باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى
بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك يعنى لو كان التقديم مفيدا
للاختصاص

للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله
احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت
فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العرض وان كان ذكر الله اهم فى نفسه باعتبار
هذا جواب جار الله فى الكشاف بان باسم ربك متعلق باقرأ الثانى اى مفعول
اقرأ الذى بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى
مقروء به كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل
على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى
للعدول عنه اى عن الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا لانه عمدة فى
الكلام وحقه ان يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرو لان فى نحو ضرب زيدا
غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى اخذ للعطاء او لان ذكره
اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل
على التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم
وهو الموافق لما فى المفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم
اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى

ان يغير وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين جهة كانت تلك العناية وبم كان اهم
فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم او السامع بشأنه و
الاهتمام كما انه نوع من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق
القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التاخير اخلالا ببيان
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من آل
فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون
فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل
ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لئلا يتوهم
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل
الآي على الالف القصر وهو حقيقي وغير حقيقي في اللغة الحبس وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة
الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود
لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره
نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة
الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة على
الموصوف وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز
ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية
اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير
الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل
العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف
بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء
منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات

التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا
كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بقبضه وهو محال
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى
ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار
ممن عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي
فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه
ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص
امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون امر اخر او مكانه فقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة
الاخرى فان المخاطب يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز
عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول انا نريد

بقوله

بقوله دون اخرى ودون اخرى في دون صفة واحدة اخرى وفي دون امر واحد
اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا
ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد
الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد الاعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير
القصر الحقيقي وكذا الكلام في قوله على مكان اخرى ومكان اخر فكل منهما
اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني
التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب بالاول ولعنه من ضربي كل من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف ونعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من
يعتقد الشركة اي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة
وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد
الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها
المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصر
من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد

الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر القلب لقلب حكم المخاطب
او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اى
المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى الاتصاف بالصفة
المذكورة وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف بالصفة المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على
الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او
القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد
او عمرو من غير ان يعلمه بالتعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو
غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه
نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص
شيء بشيء دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين
قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء
قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين

ليصح

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد
الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان
الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اى تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو
ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد
الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم
تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المص لا يقال هذا شرط
الحسن او المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا
لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان
التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المص ان السكاكي
لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المص اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون
اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر الافراد او
القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها

قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل بهما لان اولهما
الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد
او ما زيد قاعدا بل قائم فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات
احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر
قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطاء فيه اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد
قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي
قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او
وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب رفع الاسمين
لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي
في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا تنافي فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان فيه مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا للقصر
التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب

ومنها

ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلايل الاعجاز ان انما
ولا العاطفة انما تستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى
سبب افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشي
معنى الشي وان يكون الشي الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما
صرح بذلك الشيخ في دلايل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه
معنى ما والا بينه بثلثة اوجه اشار الى الاول فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان في الاية ثلث قراآت حرم مبنيا
للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في الكشاف
فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عايد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصلح ارتفاعها بحرم المبني
للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق

على زيد فاذا كان انما متضمناً معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله
عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم يكن مطابقة لها لافادتها
القصر فمراد السكاكي والمص بقراءة الرفع والنصب هو القراءة الاولى والثانية
ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعاً ونصباً واما على القراءة الثالثة
اعني رفع الميتة وحرم مبنياً للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة وان
يكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو
اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمص بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة
فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في
قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في
قصر الصفة على الموصوف نحو انما قائم زيد فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فان
الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا
انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو
مؤمن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد

عن الفرزدق وهو الذائد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار
اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير عن عامله واخره اذ لو قال
وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس
بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع
احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبر له اذ لا ضرورة في العدول
عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ
والمعمولات على الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان الانسب
ذكر المثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم
يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد
المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر مختلف
من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا
تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في
ذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر
والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق

العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهية
الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو
وبكر فنقول فيهما اي في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير
النحو اي لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف
المضاف اليه من لا غير وبني هو على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير
ليست عاطفة بل لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي وهو ظ والنفي
اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي و
الاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين لا في
كلام البلغاء والذين يستشهدون بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون
ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما
اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
عنه بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله

بغيرها

بغيرها يعني من ادوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان
منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو ذلك كما سيجيء في انما فلا يقال هذا
يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند لانا
نقول الضمير لذلك المشخص اي بغير العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان
لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير
كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في
النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء لزيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط مجامعته اي
مجامعة المنفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف

لتحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا
يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام
ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته الثالث اي الوصف المختص
كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف اي اصل النفي
والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء
مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل
هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب
اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم
وجوابه ان مرادهم ان انما يكون لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك
لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره
اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل
المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني
اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا

رسول

رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري عن
الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله عليهم كانوا عالمين بكونه غير
جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما
نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي
والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة
حرصهم على بقائه عليه السلام او قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر
مثلنا فالمخاطبون بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم
بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم
الكفار بان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي
بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر اي مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان
نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله

وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم
العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم
والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا
حق ولا ننكره لكن هذا لا ينافى ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق الحصر فليكون على وفق الكلام الخصم وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال الاصل انما اى الاصل فى انما ان
يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه
وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد
ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون
للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات و
تعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام

بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التاكيد بان ثم
تعقيبه بما يدل على التعريض والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزيتها اى انما على
العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا عمرو او بالعكس
نحو ما زيد قائما بل قاعد واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع
النظر منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات
ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على
الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا
القياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على
الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك

وقيل اى جاز على قلة تقديمهما اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كونهما بحالهما وهو ايلاء المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرو زيد
فى قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرو فى قصر المفعول على الفاعل وانما
قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه
كقولك فى ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من
اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق
الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس البواقى وانما
جاز على قلة نظرا الى انها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الاخر ووجه الجميع
اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغير ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ الذى حذف فيه المستثنى منه و
اعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضى مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ومناسبا
للمستثنى فى جنسه بان يقدر فى ما ضرب الا زيد احد وفى نحو ما كسوت زيدا الا جبة
ما كسوته لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفى نحو ما

الا يوم

الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس وفى صفة يعنى فى
الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك اذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر
شىء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفى انما
يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور
عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا
زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد
الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا وغير كالا فى
افادة القصرين اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا
وتعيينا وفى امتناع مجامعته لا العاطفة كما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتبا
ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والانشاء اعلم ان الانشاء قد يطلق على نفس الكلام
الذى ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعنى القاء مثل
هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثانى لتقسيمه الى
الطلب وغيره وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بهما معناهما

المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظاهر لفظ ليت
مثلا يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم ما لانشاء الذي لم
يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك
فلا بحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت
الى معنى الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع
طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب المطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اى الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول
الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمني بخلاف الترجي
تقول ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود ولكن اذا كان المتمني ممكنا يجب ان لا
يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لى من
شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما
يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كان حروف

التنديم والتخصيص وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة
منهما خبر كان ان كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع
لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقال
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب
من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني
ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل الغرض تولد منه اى من معنى التمني
المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى
ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا
تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب
ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعول الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وانما ذكر هذا اللفظ كان لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت
وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد
المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه معنى التمني ومنها اى من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول

الصورة في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين اولا وقوعها فحصولها
هو التصديق والا فهو التصور وبالالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي
وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن
واذعانه بوقوع نسبة تامة بين الشيئين اولا وقوعها كقولك اقام زيد في
الجملة الفعلية وازيد قائم في الجملة الاسمية او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء طالبا
لتعيينه وفي طلب تصور المسند عالما بكون الدبس في واحد من الخابية او الزق أفي الخابية
دبسك ام في الزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في
طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل
والمفعول كما هنا في أعمرا عرفت لا في أزيد قام فالمسؤول عنه بها اي بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في نحو أضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل أعني
الضرب الصادر عن المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون
لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب

بزيد

بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام والفاعل في أأنت ضربت اذا كان الشك
في الضارب والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس
ساير المتعلقات وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو
ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا
دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل
انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو فقبيح ولا يمتنع لما سيجيء ولهذا ايضا
قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف
او يكون التقديم لا لطلب التخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته
فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير في
عرف قدم للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان
تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

مع انه فصيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم مم لجواز ان يقبح بعلة اخرى
وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد فى الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام
فاقيمت هى مقام الهمزة وقد تطفلت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال
فكذا ما هى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه
وتسلت بخلاف ما اذا راته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المالوف فلم
ترض بافتراق الاسم بينهما وهى اى هل تخصص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا فى ان يكون الضرب واقعا فى
الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا
الى انكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يكون وذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا يصلح لانكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزة وقولنا فى ان
يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال سواء اعمل ذلك المضارع فى الجملة الحالية
كقوله اتضرب زيدا وهو اخوك او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون و
قولك اتؤذى اباك واتشتم الامير فلا يصح وقوع هل فى هذه المواقع ومن العجب

ما وقع

ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل
لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمرى ان هذه قرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن
احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدى الامير
كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما نؤخرهم ليوم تشخص فيه
الابصار مهطعين وفى الحماسة ساغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان
جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على
ما سنذكره حتى لا يجوز ياتينى زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل
فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وسيضرب ولن يضرب بالحال
واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان
امتناع تقدير الجملة الحالية بعلامة الاستقبال ولاختصاص التصديق بها
اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتداء وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اى بالشيء
الذى زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه

انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال
لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لان
التصديق هو الحكم بالثبوت او بالانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني
والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء ولهذا
اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرار اذ انتم فاعل فعل
محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون وهل انتم تشكرون لان هل تشكرون
وفي هل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة في الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني
وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا وان كان
للثبوت باعتبار كونه الجملة الاسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها
اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ
لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود وهي
اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا

هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء
لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاول
شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية
من الفاظ الاستفهام مشتركة في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان
المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية
المسمى اي حقيقته التي هو بها كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم و
جود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته
وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين
الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض

بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية
واسمية واما المعدومات فليس لها الا مفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان
لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي برهن عليها في اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية
ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك
مذكور في الشفاء ويطلب بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه و
تعينه وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم
تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نم انه للسؤال
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي كذا او كذا
مما يفيد تشخصه ويسال باي عما يميز به احد المتشاركين في امر يعمهما وهو
مضمون ما اضيف اليه اي نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام

اصحاب محمد ص فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسالوا
عما يميز احدهما عن الاخر مثل الكون كافرين قائلين بهذا القول ومثل الكون اصحاب
محمد ص ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع الفصل
بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا في النحو فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض
من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان
وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل
قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيمة يوم الدين وانى
تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم
اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث و
لم يجي انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي
من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا ويحتمل
ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في
قوله من اين عشرون لك انى او مقدرة كقوله تع انى لك هذا اي من اين

لكن على ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما
تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن كالاستبطاء
نحو كم دعوتك والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان عم
الا باذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم
يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك
ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له
يدل على ان الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك
وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال والتقرير
اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه بايلاء المقرر به الهمزة
اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا في تقريره بالفعل وانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا
القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك

ضربته البتة والانكار كذلك اي ايلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي
مضاجعي والفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى اغير الله
تدعون واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر
كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله
كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عم من هذا الحكم لا بانه
قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة
ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل
صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به
والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت
ربك او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك فان العصيان واقع لكنه منكر

ما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او للتكذيب في الماضي اي لم يكن
نحو أفأصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او للتكذيب في المستقبل اي
لا يكون نحو أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم
على الاهتداء والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على
الاستبطاء او على الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة
ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو أصلوتك تأمرك ان نترك
ما يعبد آباؤنا وذلك ان شعيبا عم كان كثير الصلوة وكان قومه اذا رأوه يصلي
تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تأمرك الهزؤ والسخرية لا حقيقة الاستفهام و
التحقير نحو من هذا استحقارا بشأنه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس رض
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
اي مَن بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على
اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظ بل المراد انه لما وصف
العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون فرعون
من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله و
لهذا قال انه كان عاليا من المسرفين لافادة تعريف حاله وتهويل عذابه

والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظ
بل المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين
ثم تولوا عنه اي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند
كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان
وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله من الآيات والبينات من الكتاب المعجز
وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير
كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان كثيرة واختلفوا في حقيقة الموضوعة
هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك قال المص والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورود
بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو وعد الامر نفسه عاليا
سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى
ذلك المعنى اي الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد
تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء كالاباحة نحو جالس
الحسن وابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما وان لا يجالس احدا اصلا

او التهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف في الصحاح الانذار
تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محال
والظرف اعني قوله من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا
او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل
القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به فكان
مثل هذا القران ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة
فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز
باعتبار انتفاء الماتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في
اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به وللبعض هنا كلام طويل الاطائل تحته
والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن
في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا فانه في الاباحة كان المخاطب توهم
ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه

توهم

توهم ان احد الطرفين من الفعل انفع له وارجح بالنسبة فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من
تباريح الجوى والاستطالة لتلك الليلة كانه لا طماعية له في انجلائها ولهذا يحمل على
التمني دون الترجي والدعاء اى الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والا
لتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء والتضرع
فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء والاستلزام العلو نحو لم تحقق من
المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند
الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين
وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء
يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن
ومنها اى من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله
حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء

لانه المتبادر الى الفهم وقد تستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب
البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا
يمتثل امرك لا تمتثل امري كالدعاء والالتماس وهو ظ وهذه الاربعة يعني
التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها
مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر
اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك
اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون
المط مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المط غلب على ظن المخاطب كون المط
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا ولما جعل النحاة الاشياء التي تضمر الشرط بعدها خمسة اشار المص
الى ذلك بقوله واما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام وليس شيئا اخر برأسه لان الهمزة
فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم

بعدم

بعد النزول مثلا وتولد منه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه
نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان اتخذوا اولياء بحق
فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد وقيل لا شك ان
قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم
شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي
ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناها وهو طلب الاقبال
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم قصدا الى اغرائه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في قولك
انا افعل كذا ايها الرجل فقولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب
اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين

امثاله بما يناسب الباب اذ ليس لم او باى وصيغة المخاطب بل بما دل عليه ضمير المتكلم
فايها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال
اي متخصصا من بين الرجال وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا
الله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
وما اشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي
دلالة على انه كانه وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ
كقوله رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن
هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى الي ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء او الشفاعة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام
ائتني لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما

ذكر في الابواب الخمسة السابقة اي احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر فيه الانشاء
الخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثل الكلام الانشائي ايضا اما موكد
وغير موكد والمسند فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك الفصل والوصل
بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل
بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف
بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك
عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان
لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي
على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد
قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه
اي عطف كون الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة

والشعر من التناسب الظاهر او يعطى ويمنع كما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب
والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو
مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك
والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا
اى ولانه لا بد فى الواو من جهة جامعة عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة
النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف
جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين و
قوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق والا
اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم
من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه
فى كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما

قال

قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه و
العطف فى المتبوع هو الاصل وعلى الثانى اى على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو عطف الثانية على الاولى به اى بذلك العاطف من غير
اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب
او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة
مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة
اعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابى واما فى غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل
والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اى وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك
فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشارك فى الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله تعالى بهم مختصا بحال

خلوهم الى شياطينهم وليس كك فان قيل اذا شرطيه لاظرفيه قلنا اذا الشرطيه هى الظرفيه استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق بالفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانيه وذلك بان لا يكون لها حكم زيد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانيه ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعى وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانيه ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثانى كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع بلا ايهام والرابع شبه كمال الاتصال والخامس

كمال

كمال الانقطاع مع ايهام والسادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الكمالين فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو قال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب على انهما مفعولا قال او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان تكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا او لانه عطف على اختلافهما والضمير للشان

لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو
قائم واما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية موكدة للاولى
تاكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
جملة ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اي
لما وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في
قوله بجعل المبتدا ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى
التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد
فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من
الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به
جزافا من غير صدور عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب
فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان

لفظ

لفظ وزن في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تاكيدا لفظيا كما اشار اليه
بقوله ونحو هدى اي هو هدى للمتقين اي الضالين الصائرين الى التقوى
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اي نهايتها
لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد
وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله في
الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت
في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلي من الانزال فوزانه
اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لذلك
الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى او لكون الجملة الثانية
بدلا منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية
حيث يكون في الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال
الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لنكتة ككونه
اي المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى
منزلة بدل البعض والاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام

وهذا مقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام اه اوفى بتاديته اي تادية المراد الذي هو التنبيه لدلالته
اي الثاني عليها اي على انعام الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في
الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال
نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به
اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديته لدلالته اي دلالة لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار
الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع
العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كف غير الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان
عدم الاقامة مغايرة للارتحال فلا يكون تاكيدا او غير داخل فيه فلا يكون
بدل البعض ولم يقيد ببدل الكل لانه انما يتم في التاكيد بمغايرة اللفظي وكون المقصود هو
الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب مع ما بينهما
اي بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل الاشتمال

والكلام فيه لان الجملة الاولى غير وافية بتمام المراد لما في الاعراب مثل ما مر في ارسلوا انما
وانما قال في المثالين لان الثانية اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار
الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها
اي للاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل
ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قال يا آدم
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني
بيانا وتوضيحا للاول فظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس
حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها
اي الجملة الثالثة كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها
اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا
بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظنها
وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم

انه عطف على ابقى فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
فى هذا الظن فقال اراها فى اودية الضلالة واما كونها اى الثانية كالمتصلة
بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى فتنزل
الاولى منزلته اى السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال قال
السكاكى فينزل ذلك السوال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى منزلة
السوال الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول
لذلك وتنزيله منزلة السوال الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان
يسئل او مثل ان لا يسمع منه اى من السامع شئ تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل
ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير
السوال وترك العاطف او غير ذلك وليس فى كلام السكاكى ان الاولى تنزل منزلة
السوال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال
انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السوال وتشبيهها به والاظهر انه
لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السوال كاف فى ذلك
اليه اشير فى الكشاف ويسمى الفصل لذلك اى لكونه جوابا لسوال اقتضته

الاولى

الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها ايضا تسمى استينافا ومستأنفة
وهو اى الاستيناف على ثلثة اضرب لان السوال الذى تضمنته الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة
لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسئل عن مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب علته كذا
وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السوال عن السبب الخاص واما عن سبب خاص
لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس
امارة بالسوء بقرينة التاكيد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال
الاسناد الخبرى من ان الملقى الى طالب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بموكد
ولا يخفى ان المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب
واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية
احسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة اننى فى غمرة وشدة صدقوا اى الجماعات
العواذل فى زعمهم اننى فى غمرة ولكن غمرتى لا تنجلى ولا تنكشف بخلاف

اكثر الغمرات في الشدائد كانه قيل اصدقوا وبعضه اي من الاستيناف وهذا
اشارة الى تقسيم اخر له ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع
عنه الاستيناف واصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل
منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد
ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون اسمه والمراد بصفته تصلح
لترتيب الحديث عليه نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا الاستيناف
المبني على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في
المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له
وههنا بحث وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا
وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل وجه
التفصي عن ذلك مذكور في الشرح وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل يسبحه
رجال وعليه نعم الرجل او نعم رجلا زيد على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم

وقد يحذف

وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو زعمتم ان اخوتكم
قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين
المعروفتين كانه قيل اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستيناف
كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه او بدون ذلك
اي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول
اي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا المحذوف اي هم نحن ولما فرغ من بيان الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد للكلام
سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة
اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت
عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد مع ان المقصود
الدعاء له بالتاييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم
لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية
مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على

قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم
حكاية تجري ما قال اللحي الطب لا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط
عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام اى اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم اما بكسر الهمزة وركب منه عمادا وخبط
وخبط عشوا واذا اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى
فقط ويكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الا
نقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما ا
انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة اقسام لانهما ان
كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبر والثانية انشاء
او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاءان او الاولى انشاء
والثانية خبر او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمص اورد للقسمين الاولين
مثالها كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي
نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما في المثال الثاني
متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا
في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا لكنه

اشار

اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد لفظ الكاف
تنبيها على انه مثال الاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى و
اليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما
لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اى لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في
معنى الطلب اى وتحسنون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا وانشاء
معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملائمة مع قوله لا
تعبدون واما معنى فالمبالغة باعتبار ان الطالب كانه سارع الى الامتثال فهو
يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر او تقدر من اول
الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا فيكونان
انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء والجامع
بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية و
كذا المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة

الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي زيد
ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما
فلا بد من تناسبهما كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو كالاخوة او الصداقة او
العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما سببا للاخر وملابسا له ملابسة لها
نوع اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اي بدون المناسبة
بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي
ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء
كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة
السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من
جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة
للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى في الذئب و
بالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك

وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة
القوة التي من شانها التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين
اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في
قيد من قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا
انه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باتفاق
السكاكي ايضا غير المص عبارة السكاكي فقال الجامع بين الشيئين
اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون
بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن
التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما ويصيران متحدين وذلك
لان العقل يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات
العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر
المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد

وعمرو مثلاً في الانسانية واذا كان التماثل جامعاً لما يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضائف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معلول والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان فلان داخلان تحت جنس هو اللون ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يتوهم ان الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض

والمشخصات

والمشخصات والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه وتدقيق الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وامثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم توارد هما على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا داخلين في مفهومي السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي

يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين
ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول
اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه
اي انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة
التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر
ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير
المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا
عن الآخر او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك
بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب
مؤدية الى ذلك واسبابه اي واسباب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من
صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل

وهو منشئ

وهو منشئ الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف و
العادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب مما يفوته الحصر فظهر انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهم
وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم
وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات
دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي
لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان تضاد هذا السواد
لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبههما في انها ان اضيفت الى الكليات كانت
كليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني
فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت

كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب
لصحة العطف فمفوض الى موضع اخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين
والمسند اليهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في
تصورهما اتحاد في التصور ووقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تاويل كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي
بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور فرد من مفردات الجملة مع ان ظاهر عبارته
يابي ذلك وللبحث في الجامع زيادة تفصيل وتحقيق اوردناه في الشرح وانه من المباحث
التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في
المضي والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما
والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا
لمانع مثل ان يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال

زيد قام

زيد قام وعمرو يقعد او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط
كقوله تعـ وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله ولا يستقدمون
عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا
اذا جاء اجلهم لا يستقدمون تذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به
ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل
والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة اي الكثير الراجح فيها كما يقال
الاصل في الكلام هو الحقيقة ان تكون بغير واو واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة
المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها
وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة الى المبتدا فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب
لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات
المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي ولانها
في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في
الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان

للكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد الاتصاف المنعوت به واذا
كان الحال مثل الخبر والنعت وكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما
ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب
كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تاكيد للصوق الصفة با
لموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كان
الحال جملة فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي
حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها فيحتاج
الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من
الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة
ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه و
جب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة
خلت عن الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ذلك
فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة حالية عن ضمير ما اي الاسم الذي

يجوز ان

يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او
منكرا او مخصوصا لا نكرة محضة او مبتدا او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على
الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدا وخبره قوله يصلح ان تقع
تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما لم يثبت هذا
الحكم له اعني وقوع الحال عنه لم يصلح اطلاق اسم صاحب الحال عليه لا مجازا وانما قال
لان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية
عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو
حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد
بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا
البتة لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة
الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي الواو نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان
الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه
بوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير

وانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير
ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال
قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير
ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول
اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على
التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو
زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال
التي نحن بصددها يجب ان تكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان
او حالا او استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع
الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى و
اما ما جاء من نحو قول العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت
اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاء الواو في المضارع
المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية اي وانا

اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي
الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الماضي واقعا
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف اي تخفيف النون فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على
الامر قبله ونحو وما لنا اي اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال
كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان

الفعل ماضیا لفظا او معنی کقوله تع اخبارا انی یکون لی غلام وقد
بلغنی الکبر بالواو وقوله او جاؤکم حصرت صدورهم بدون الواو
وهذا فی الماضی لفظا واما فی الماضی معنی فالمراد به المضارع المنفی بلم اولما فانهما
یقلبان معنی المضارع الی الماضی فاورد للمنفی بلم مثالین احدهما مع الواو
والاخر بدونه واقتصر فی المنفی بلما علی ما هو بالواو وکانه لم یطلع علی مثال ترک
الواو فیه الا انه مقتضی القیاس فقال وقوله تعالی انی یکون لی غلام
ولم یمسسنی بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم یمسسهم سوء
وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما یاتکم مثل الذین خلوا من
قبلکم اما المثبت ای اما جواز الامرین فی الماضی المثبت فلدلالته علی
الحصول ای حصول صفة غیر ثابتة لکونه فعلا مثبتا دون المقارنة
لکونه ماضیا فلا تقارن الحال ولهذا ای ولعدم دلالته علی المقارنة شرط
ان یکون مع قد ظاهرة کما فی قوله تع وقد بلغنی الکبر او مقدرة کما فی
قوله تع حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضی من الحال والاشکال المذکور
وارد ههنا وهو ان الحال التی نحن بصددها غیر الحال التی تقابل الماضی وتقرب
قد الماضی منها فیجوز المقارنة اذا کان الحال والعامل ماضیین ولفظ قد انما

تقرب الماضی من الحال التی هی زمان التکلم وربما تبعده عن الحال التی نحن بصددها
کما فی قولنا جاءنی زید فی السنة الماضیة وقد رکب فرسه والاعتذار عن ذلک مذکور فی
الشرح واما المنفی ای اما جواز الامرین فی الماضی المنفی فلدلالته علی المقارنة
دون الحصول اما الاول ای دلالته علی المقارنة فلان لما للاستغراق ای مفاد
النفی من حین الانتفاء الی زمان التکلم وغیرها ای غیر لما مثل لم وما لانتفاء
متقدم علی زمان التکلم مع ان الاصل استمراره ای استمرار ذلک الانتفاء لما
سیجیء حتی یظهر قرینة علی الانقطاع کما فی قولنا لم یضرب زید امس لکنه ضرب الیوم
فیحصل به ای بالنفی او بان الاصل فیه الاستمرار الدلالة علیها ای علی المقارنة
عند الاطلاق وترک التقیید بما یدل علی انقطاع ذلک الانتفاء بخلاف
المثبت فان وضع الفعل علی افادة التجدد من غیر ان یکون الاصل استمراره فاذا
قلت ضربت مثلا کفی فی صدقه وقوع الضرب فی جزء من اجزاء الزمان الماضی
واذا قلت ما ضربت افاد استغراق النفی لجمیع اجزاء زمان الماضی لکن لا قطعیا
لما وذلک لانهم قصدوا ان یکون الاثبات والنفی فی طرفی نقیض ولا یخفی ان
الاثبات فی الجملة انما ینافیه النفی دائما وتحقیقه ای تحقیق هذا الکلام ان
استمرار العدم لا یفتقر الی سبب بخلاف استمرار الوجود یعنی ان بقاء

الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود
سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد
عليها فعلى الجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة
واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة
فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو بعكس ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالتها اي الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في بمعنى مشافها وايضا المشهور
ان دخولها اي الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على
عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا
تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية
الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد
وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها
الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر بتقدير المفرد في

ان لا تستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا
كلامه في دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او
مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بطريق الاولى ثم قال الشيخ وان
جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو
نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي بقية من الليل يعني اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
الصبح فقوله علي سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم

في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ، وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
ان الظرف في تقدير الاسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض
هذا الكلام وقد بحث فيه والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد
وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع
فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال
الشيخ ايضا ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت
حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي
اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة
اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال كقوله والله
يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو الباب الثامن الايجاز والاطناب و
المساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي
من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا

بالنسبة

بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص
منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن
التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك اطناب اذ رب
موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وبالعكس والبناء على امر عرفي
اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا
في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية
المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان
غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال السكاكي الاختصار
لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف
اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي
من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف
الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد يعني كان

الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه
المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا
او تحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني الاية فانه
اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا رب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى
المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه
الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه وفيه نظر لان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما يتحقق معاني الامور النسبية ويعرف
تعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد تعسر بيان معناهما
لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر ايجاز
وذاك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال
الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او بما يليق بالمقام من كلام ابسط من الكلام
المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لا
ختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس
عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط الذين لا يقدرون
في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم

من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم
فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب
ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ
مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه
لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون
ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف
عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله و
العيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا
متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال
النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل
المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه
والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد فقوله وقددت

اى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه
وفى العصا لجذيمة ابن الابرش وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت فى قصة
قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة واحترز بفائدة عن الحشو وهو زيادة
معينة لا لفائدة المفسد للمعنى كالندى فى قوله ولا فضل فيها اى فى
الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هى علم المنية
صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة و
الصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف
الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ افضل مما
اذا تيقن بالموت وتخلف المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى
الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كقوله
فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فلفظ قبله حشو غير مفسد
وهذا بخلاف نحو ابصرته بعينى وسمعته باذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر الى
التاكيد المساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله
وقوله فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك

واسع

واسع اى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل قيل
فى الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما
ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى لا يفتقر
اليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نم ان لفظ
الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه اى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى
يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر لكان تطويلا وفضله اى رجحان
قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما
يناظره منه هو قوله فى القصاص حيوة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل

انفى للقتل بحروف القصاص حيوة مع التنوين احد عشر وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا
بالكتابة والنص اى النص على المطلوب يعنى الحيوة وما يفيده تنكير
حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل
جماعة بواحد فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او
من النوعية اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل اى الذى يقصد القتل بالارتداع
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده اى ويكون قوله ولكم فى القصاص
حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون
انفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه
عن التكرار بخلاف قولهم فانه قد يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان
الخالى عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة واستغنائه
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل
من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين
متقابلين فى الجملة كالقصاص والحيوة وايجاز الحذف عطف على

ايجاز

ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة كان او فضلة مضاف بدل
من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا
اى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف اى انا ابن
رجل جلا اى انكشف الامور وقيل جلا هاهنا علم وحذف التنوين باعتبار
انه منقول عن الجملة اعنى الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة
نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة
او نحوها كسليمة او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله واردت
ان اعيبها لدلالته على ان الملك لا يأخذ المعيبة او شرط كما مر فى آخر
باب الانشاء او جواب شرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا
شرط حذف جوابه اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله وما
تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه
اى جواب الشرط شىء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار بحذف جواب

جواب الشرط الدال على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزء من كلام آخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل فهذا سبب مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ان قدر فضرب بها فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذا الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف فهو انه على حذف المبتداء

والظ

والظ على قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما اكثر عطف على اما جملة اي اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين ان لا يقام شي مقام المحذوف بل يكتفي بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه اي فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود والاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة فالعقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الاية سيما ولهما اشد التناول الاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل اذني شرح دكانه على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك فالعقل يدل على امتناع مجي الرب ويدل على تعيين المراد ايضا اي امره او عذابه فالامر المعين